



Distr.: Limited  
16 November 2023  
Arabic  
Original: English

## اتفاقية مكافحة التصحر



### لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الحادية والعشرون

سمرقند، أوزبكستان، 13-17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

البند 7 من جدول الأعمال

أطر السياسات والمواضيع الفنية: العواصف الرملية والتربائية،  
والجفاف، وحياسة الأراضي، والنوع الاجتماعي

### متابعة أطر السياسات والقضايا المواضيعية: حياسة الأراضي والنوع الاجتماعي

#### حياسة الأراضي

- 1- أعادت الأطراف كافة تأكيد الدور المحوري لضمان حياسة الأراضي ومبادئ وممارسات الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحياسة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (الخطوط التوجيهية) في مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي (تحييد الأثر)، وفي تحقيق ما تنص عليه اتفاقيات ريو من غايات واضحة مكانياً مرتبطة بالأرض.
- 2- ورحبت الأطراف جميعاً بالدليل التقني بشأن إدماج الخطوط التوجيهية في مبادرات تحييد الأثر وإصلاح الأراضي، وشجعت على تحسين الشراكات من أجل تعزيز ما يلي: (1) التوعية وما يتصل بذلك من بناء القدرات؛ (2) تدعيم منصات أصحاب المصلحة المتعددين؛ (3) تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي؛ (4) دعم تمكين المرأة المالي؛ (5) تمويل الاستثمارات في جهود التكامل؛ (6) الضمانات الاجتماعية والبيئية وآليات رفع المظالم.
- 3- واقترح بعض الأطراف تناول مسألة حياسة الأراضي في عملية الجيل الثاني (2.0) من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي، مع مراعاة الدليل التقني بشأن إدماج الخطوط التوجيهية في عملية تحييد الأثر وجعل غايات هذه العملية أكثر مراعاة لمسألة الحياسة.
- 4- وأوصت عدة أطراف باتباع نهج عدم الإضرار ومراعاة منظور النوع الاجتماعي، التي تصون حقوق الحياسة المشروعة (الفردية والجماعية، سواء أكانت موثقة رسمياً أم لا)، مع إيلاء الاعتبار لاحتياجات وتطلعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب.
- 5- وأوصت عدة أطراف بتناول مسألة حياسة الأراضي بطريقة شاملة ومشاركة بين الأجيال، مع مراعاة تنوع النظم الإيكولوجية، وأوصت بنشر جميع المعارف والمعلومات ومنتجات التوعية على نطاق واسع وإتاحتها للعلن. واقترح بعض الأطراف أن تنتظر الأمانة في جمع الوثائق الأكثر صلة بالموضوع في مجموعة أدوات حياسة الأراضي.



الرجاء إعادة الاستعمال

6- وسلطت أطراف الضوء على الأنشطة المفيدة التي تضطلع بها منظمات المجتمع المدني، واقترحت مواصلة الاستفادة من مدخلاتها وخبراتها لتعزيز تنفيذ الاتفاقية. وشجعت أطراف غيرها من الأطراف والأمانة على مواصلة الاستفادة من مساهمات وخبرات منظمات المجتمع المدني في صنع قراراتها وفي توجيهاتها.

## النوع الاجتماعي

7- أثنت الأطراف على أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (الاتفاقية) والآلية العالمية لما تبذلانه من جهود لتعزيز المساواة بين الجنسين في تنفيذ الاتفاقية.

8- وسلط العديد من الأطراف الضوء على الدور الإيجابي للنساء والفتيات في الإدارة المستدامة للأراضي وإصلاحها، مما يسهم في مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

9- وأكد العديد من الأطراف من جديد أن النساء والفتيات هن مشرفات رئيسيات على البيئة ولكنهن يواجهن حواجز كبيرة، منها عدم المساواة في حيازة الأراضي، وعدم المساواة في الحصول على الموارد والمعلومات والتكنولوجيات والخدمات المالية، وعدم المساواة في المشاركة في صنع القرار.

10- ودعا العديد من الأطراف إلى تعزيز تدابير مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتحديد أثر تدهور الأراضي التي تراعي منظور النوع الاجتماعي وتحدث تحولاً في قضايا النوع الاجتماعي، مع أخذ السياقات الوطنية في الاعتبار.

11- وشدد بعض الأطراف على مراعاة النطاقية في تخطيط وتصميم وتنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى التصدي لجميع أشكال التمييز، بما يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، السن والإعاقة والعرق والأصل الإثني والدين والميل الجنسي والجنسية.

12- ودعا العديد من الأطراف إلى تعزيز قدرة النساء، ولا سيما النساء الريفيات ونساء الشعوب الأصلية، على استخدام الأرض وملكيتهما، وإلى النهوض بالمساواة في الحصول على الأراضي وضمان حيازتها.

13- وشدد العديد من الأطراف على ضرورة تحسين حالة النساء الريفيات ونساء الشعوب الأصلية، ولا سيما فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي، مشيرين إلى المجال الثاني ذي الأولوية في خطة العمل الجنسانية للاتفاقية.

14- وأوصت عدة أطراف بوجوب احترام حقوق جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم النساء والشباب والشعوب الأصلية، في جميع مراحل وضع وتنفيذ السياسات والبرامج والخطط المتعلقة باستخدام الأراضي، وأوصت بالترويج لنهج يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره، والعمل في سبيل ذلك على توطيد التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

15- وأوصى أحد الأطراف باتباع نهج شمولي أكثر لتنفيذ خريطة طريق خطة العمل الجنسانية للاتفاقية، من خلال نهج شامل لعدة قطاعات ومتعدد أصحاب المصلحة.

16- وكررت عدة أطراف تأكيد أهمية تشجيع الأنشطة التي تعزز أوجه التآزر في سبيل تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي بين اتفاقيات ريو وغيرها من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة.

17- ورحبت عدة أطراف بالتقارير الأولى التي تتضمن بيانات مصنفة حسب نوع الجنس عن التعرض لتدهور الأراضي والجفاف، ولكنها رأت أن المؤشرات الحالية لا تجسد بعد تجسيداً تاماً الاختلافات الفعلية في كيفية تأثر الرجال والنساء بهذه الظواهر.

- 18- وأشارت عدة أطراف إلى الحاجة الملحة إلى سد فجوة البيانات حسب النوع الاجتماعي، ودعت إلى تحسين عملية تقديم التقارير من خلال جمع بيانات إضافية وتقييم مؤشرات جديدة.
- 19- واقترح عدد من الأطراف أن تُجمَع هذه المعلومات بانتظام وتُتاح للأطراف علناً، وأن تقدم الأمانة مزيداً من المعلومات عن كيفية تقييم التقارير المرحلية المنتظمة والاسترشاد بها في الإجراءات الإضافية المتخذة لتعزيز المساواة بين الجنسين على نطاق الاتفاقية.
- 20- وأوصت عدة أطراف باستمرار عمل المجموعة المعنية بالنوع الاجتماعي، وضمان زيادة إبراز صورتها في جداول أعمال الدورات المقبلة لمؤتمر الأطراف ولجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية (اللجنة)، والحرص على أن تظل مفتوحة وشاملة وتكفل مشاركة المجتمع المدني الهادفة.
- 21- ورأت عدة أطراف أن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بالمواضيع الفنية ينبغي أن تُعرض منفصلة في جداول أعمال الدورات المقبلة للجنة، توخياً للوضوح.
- 22- وأوصى عدد قليل من الأطراف بأن تبلغ الأمانة الأطراف بمعلومات عن تعاون الاتفاقية مع المنظمات الدولية ذات الصلة والشبكة العالمية لنهج وتكنولوجيات حفظ الموارد بشأن البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي.
- 23- وأوصت عدة أطراف بأن تقيّم المؤسسات والآليات المالية إمكانية الوصول إلى برامجها التمويلية، وتُدخل عند الاقتضاء التعديلات اللازمة كي تصبح في متناول المنظمات النسائية التي تدعم المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.
- 24- ورأى بعض الأطراف أن أنشطة الاتصال والتوعية ينبغي أن تشمل الرجال والفتيان بوصفهم عوامل تغيير وجهات مستفيدة منه على قدم المساواة.
- 25- وأبرزت منظمات المجتمع المدني وأطراف الحاجة إلى زيادة مراعاة منظور النوع الاجتماعي في هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات.